الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)
بشأن اجتماع المسئولين رفيعي المستوى 2025

حرصاً على التحضير الجيد للمشاركة العربية الفعالة في الاجتماع الثاني للمسؤولين رفيعي المستوى 2025 الذي سيعقد بجنيف في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر/ كانون أول 2025، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بتخصيص الاجتماع الحادي عشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 14 و15 مايو/ أيار 2025، لمناقشة المستجدات بشأن عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى العالمي والإقليمي، وتعهدات المنطقة العربية، وذلك بمشاركة ممثلي الدول العربية الأعضاء والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وبعد الاستماع إلى الكلمات الافتتاحية والعروض المقدمة خلال الاجتماع من الأمانة العامة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وإلى مداخلات الدول العربية الأعضاء، تم تسليط الضوء والتأكيد على النقاط التالية:

1. تهنئة المملكة الأردنية الهاشمية على دورها كمنظم مشارك للدورة الثانية من المنتدى العالمي للاجئين (جنيف، ديسمبر/ كانون أول 2023). والتأكيد على حرص الأمانة العامة على تشجيع ودعم الدول الأعضاء لاتخاذ مبادرات قيادية في مختلف الفعاليات ذات الصلة بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على المستويين الإقليمي والعالمي، باعتبار هذا الموضوع أحد أهم أولويات المنطقة العربية.
2. الإشادة بمستوى المشاركة العربية في المنتدى الثاني للاجئين وبالدور المحوري الذي لعبته الدول العربية سواء من خلال التعهدات المالية أو المبادرات السياسية والاقتصادية، وذلك بحضور وفود رفيعة المستوى من جميع الدول العربية الأعضاء، ومن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
3. التأكيد على حرص الدول الأعضاء على الاستمرار في المشاركة الفعالة في الفعاليات التي يتم متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين من خلالها على المستويين الإقليمي والعالمي، بمستوى تمثيل عال. وفي هذا الإطار، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى الوطني لضمان المشاركة الفعالة بأعلى مستوى ممكن في اجتماع المسئولين رفيعي المستوى (جنيف، 2025)، وعرض جهودها وأولوياتها الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق

العالمي بشأن اللاجئين، وكذلك التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات التي تم القيام بها في المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019 والمنتدى العالمي الثاني في عام 2023.

4. الإشارة إلى أن أولويات اجتماع المسئولين رفيعي المستوى لعام 2025، والمتمثلة في: توسيع نطاق الدعم للاجئين والدول التي تستقبلهم؛ والمضي قدماً في تنفيذ التعهدات المقدمة كجزء من المنتديات العالمية للاجئين بما في ذلك من خلال إطار التعهدات المتعددة الأطراف؛ وتوجيه الجهود نحو المناطق التي تحتاج إلى مزيد من الدعم، كلها تتماشى مع أولويات المنطقة العربية ورؤيتها للتعامل مع قضايا اللاجئين.
5. التطلع إلى إنهاء معاناة اللاجئين السوريين الممتدة على مدار السنوات الماضية في أقرب وقت، وذلك من خلال تسريع وتيرة التعافي وإعادة الإعمار، مما يسهم في تهيئة الظروف الملائمة للعودة الطوعية والكريمة والآمنة للاجئين السوريين. والتأكيد على أهمية دعم الدول العربية المجاورة لسوريا وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين ومساعدتها في تحمل أعباء هذا اللجوء، وأهمية توفير المجتمع الدولي للموارد المخصصة لدعم برامج التعافي المبكر، ودعم خطط الاستجابة الوطنية والأممية للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين على نحو شامل تمهيداً لعودتهم الطوعية والآمنة والكريمة لبلادهم، وذلك بما يتفق مع القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية وآخرها القرار رقم 9098 بتاريخ 2025/4/23.
6. تسليط الضوء على الوضع في السودان الذي يشهد الآن أسوأ أزمة نزوح في العالم، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. والإشارة إلى أن السودان أصبح الآن البلد الذي يخرج منه العدد الأكبر من اللاجئين على مستوى القارة الإفريقية، حيث اضطر نحو 13 مليون شخص إلى الفرار من ديارهم، بينهم 4 ملايين شخص عبروا الحدود إلى دول الجوار العربية (على رأسها مصر ثم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، بالإضافة إلى السودانيين الواصلين إلى القارة الأوروبية الذين زاد عددهم بنسبة 38 بالمائة في الشهرين الأولين من عام 2025 مقارنةً بالعام الماضي. والإشارة إلى أن هذا الوضع يأتي في ظل تدهور غير مسبوق في مستوى التمويل الموجه للاجئين وللمنظمات الإنسانية التي تقدم مختلف أشكال الدعم لهم. والتأكيد في هذا الإطار على أن الخفض العالمي الأخير في حجم المساعدات يعرض البرامج الإنسانية الضرورية للخطر وينذر بكارثة إنسانية كبيرة سيدفع العالم ثمنها لعقود، وبالتالي يجب العمل على تكثيف الدعم الإنساني والتنموي الذي يلبي احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.
7. في ظل استمرار الوضع المتأزم في الجمهورية اليمنية، التي تعاني من أشد موجات النزوح داخلياً في العالم، حيث نزح أكثر من 4.56 مليون شخص داخلياً، 80% منهم من النساء والأطفال، يعيش ما يقارب 1.7 مليون منهم في ظروف غير إنسانية، فيما يتوقع أن يتجاوز عددهم 5.1 مليون نازح بحلول نهاية عام 2025. كما تعد اليمن بلد عبور ومقصد للاجئين وطالبي اللجوء القادمين من القرن الأفريقي إلى دول الجوار، حيث تستضيف البلاد أكثر من 95,000 لاجئ وطالب لجوء، مما يشكل تحدياً متزايداً على الحكومة الشرعية، من حيث الأعباء الاقتصادية والصحية المتفاقمة، في ظل بنية تحتية محدودة وموارد شحيحة. بناءً على ذلك، تدعو الجمهورية اليمنية الدول

الأعضاء الشقيقة والشركاء الدوليين والجهات المانحة إلى تقديم الدعم اللازم للتخفيف من معاناة ملايين المتضررين، وتعزيز قدرة الحكومة اليمنية على الوفاء بتعهداتها تجاه اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

8. التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل أحد أهم الركائز الجوهرية للقضية الفلسطينية، وأن تحقيق السلام العادل والدائم يتطلب تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في العودة وتقرير المصير، كما نؤكد على التمسك المطلق بحق اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم التي هُجّروا منها، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصةً القرار رقم 194 لسنة 1948، وتأكيد مسؤولية إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
9. الرفض القاطع لأي شكل من أشكال التهجير أو الترحيل أو إعادة التوطين، وإدانة تحويل قطاع غزة إلى منطقة مجاعة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو أي فعل أو ممارسة من شأنها أن تحدث تغييراً ديمغرافياً أو جغرافياً في قطاع غزة، باعتبار ذلك صورة من صور جريمة الإبادة الجماعية وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري بموجب القانون الدولي الإنساني. والإدانة الشديدة للجرائم الإسرائيلية الممنهجة وواسعة النطاق ضد مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة.
10. التأكيد على أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) تمثل شريان الحياة الأساسي للاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي يستوجب ضمان استمرار دعمها وتوفير التمويل الكامل والمستدام لبرامجها وعملياتها المنقذة للحياة وتمكينها من القيام بدورها، ودعوة جميع الدول التي جمدت تمويلها للوكالة لاستئناف تمويلها، والتحذير من أن وقف عمليات الوكالة في مناطق عملها الخمس سيحرم حوالي 6 مليون لاجئ فلسطيني من الخدمات اللازمة لاستمرار الحياة، بما يتفق مع ما جاء في القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية رقم 9091 بتاريخ 2025/4/23. والتأكيد على ما جاء في بيان القاهرة الصادر عن القمة العربية غير العادية "قمة فلسطين "التي عقدت بالقاهرة بتاريخ 4 مارس/آذار 2025 من إدانة للتشريعين اللذين أقرهما الكنيست الإسرائيلي في أكتوبر 2024 لحظر وكالة "الأونروا". والتأكيد هنا على الرفض القاطع لأي آلية بديلة لإدخال المساعدات دون موافقة منظمات الأمم المتحدة ودون التنسيق مع حكومة دولة فلسطين. والإشادة في هذا الإطار بالنداء الذي وجهه المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو جراندي لدعم الأونروا في ختام المنتدى العالمي الثاني للاجئين، وتأكيده على أنه يجب ألا يتحول ما يحدث في قطاع غزة ويعتبر أزمة نزوح ضخمة إلى أزمة أخرى من أزمات اللاجئين.

والترحيب، في هذا السياق، بجلسات الاستماع التي تعقدها محكمة العدل الدولية بشأن تواجد منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وممارسة أنشطتها، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والتأكيد على أن هذه الخطوة تساهم في تعزيز مبادئ القانون الدولي وحماية المؤسسات الإنسانية العاملة في الأرض المحتلة.

11. ضـرورة العمل على معالجة الأسـباب الجذرية للنزوح القسـري والممتد، بما في ذلك النزوح الجماعي للسـكان، وتنفيذ حلول دائمة لأزمات اللجوء والنزوح وتيسـير الوصـول إليها، بطرق منها تقاسـم الأعباء والمسـؤوليات الدولية بشـكل منصـف، وتقديم الدعم إلى المجتمعات المضـيفة، وذلك بما يتفق مع مبادئ الاتفاق العالمي بشـأن اللاجئين والإجراءات التنفيذية لميثاق المستقبل الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024.

12. الإشـــارة إلى أن قيام بعض الدول في الفترة الأخيرة بإيقاف أو تقليص التمويل المقدم للمنظمات الإنســـانية والوكالات الأممية (مثل المفوضـــية الســـامية للأمم المتحدة لشـــؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـــغيل لاجئي فلسـطين في الشـرق الأدنى الأونروا)، له تأثير كبير وسـلبي على أوضـاع اللاجئين والنازحين بصـفة عامة، وخاصـةً في المنطقة العربية التي تعاني من التدفقات الكبيرة للاجئين والنازحين، والتي تستضيف ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مسـتوى العالم، مما يؤدي إلى نقص حاد في المسـاعدات الأسـاسـية، وتأثر برامج الحماية والدعم النفسـي والاجتماعي، بالإضـافة إلى الضـغط على الدول المسـتضـيفة، خاصـةً الدول ذات الموارد المحدودة، وزيادة التوترات الاجتماعية في هذه الدول.

13. الإشـــارة إلى أن المنطقة العربية تعد من المناطق المتأثرة بشـــكل مباشـــر بالتهديدات الكبيرة للتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، والتأكيد على أهمية قيام مختلف الأطراف العاملة في المنطقة بوضـــع برامج للتأهب ونظم للاستجابة المرنة والقادرة على التكيُّف والصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير وصول النازحين بسبب تغير المناخ إلى الخدمات الأساسية.

14. العمل على تعزيز التضـافر بين التدخلات الإنسـانية والإنمائية لتحقيق اسـتجابة شـاملة ومسـتدامة للتعامل مع اللاجئين والنازحين، ووضـع أسـاليب مبتكرة لتمويل احتياجات اللاجئين والنازحين ودعم صـمود المجتمعات المضـيفة وتمكينها بما يحقق التكامل بين الاستجابة الفورية للأزمات والتنمية المستدامة ويضمن ألا يتخلف أحد عن الركب بما يتفق مع خطة التنمية المستدامة 2030.

15. تثمين دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شـؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بصـفتها الأمانة الفنية لعملية التشـــاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في تنمية قدرات المســـئولين في الدول الأعضـــاء واطلاعهم بصـورة مسـتمرة على المسـتجدات بشـأن الاتفاق العالمي بشـأن اللاجئين ومتابعة تنفيذه على المسـتويين الإقليمي والعالمي من خلال أوراق المعلومات والملفات الوثائقية التي تقوم بإعدادها، وإتاحة الفرصـــة لتبادل التجارب والممارسات الجيدة للدول في هذا المجال، وإدراج الموضوع ضمن خطط عمل عملية التشاور كل سنتين، ومناقشته بصـورة مسـتمرة خلال الاجتماعات العادية لعملية التشـاور، بالإضـافة إلى حرصـها على المشـاركة الفعالة في جميع المحافل الإقليمية والدولية ذات الصـلة وعرض جهود وأولويات المنطقة العربية في هذا المجال. وتوجيه الشـكر إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على قيامها بتقديم الدعم الفني لعملية التشاور وللدول الأعضاء في كل ما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.